مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي
- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA للفترة (2001-2019) -

The Contribution of the Financial Accounting System to the Development of Financial Performance Evaluation Methods - A Case Study of the Algerian Insurance Market for the Period (2001-2019) -

عمر الفاروق زرقون[1،*] نذير أولاد سالم[2]

[1] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، Zergoune.omarelfarouk@univ-ouargla.dz
[2] جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، Nadir02008@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/28 **تاريخ القبول**: 2024/12/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر والممثلة للشركة الوطنية للتأمين (SAA)، وذلك من خلال مقارنة الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة الممتدة من 2001-2019 بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانيات) مع إلقاء الضوء على الأداء المالي ومعرفة طرق تقييمه والتطرق إلى الأداء المالي لشركات التأمين والتعرف على أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييمه، ثم معرفة واقع النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي في شركات التأمين.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين في عينة الدراسة بسبب اختلاف الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي ساهم في كثير من المؤشرات المالية إلى تحسين الوضعية المالية لهاته الشركات.

الكلمات المفتاح: تقييم، أداء مالي؛ نظام محاسبي مالي؛ تأمين، شركة وطنية للتأمين.

تصنيف JEL: M40، M41، M49.

Abstract:

This study aims to highlight the contribution of the financial accounting system in evaluating the financial performance of insurance companies in Algeria, represented by the National Insurance Company (SAA), by comparing the financial performance before and after the application of the financial accounting system during the period from 2001-2019, based on the financial statements (budgets) with shedding light on financial performance and knowing the methods of its evaluation and addressing the financial performance of insurance companies and identifying the most important financial indicators used to evaluate it, then knowing the reality of the financial accounting system and the accounting system in insurance companies.

The study concluded that there is an impact of the financial accounting system on the financial performance of the insurance companies in the study sample due to the difference in financial performance before and after the application of the financial accounting system, which contributed to many financial indicators to improve the financial position of these companies.

Keywords: Financial Performance; Accounting System; National Insurance Company.

Jel Classification Codes : M40, M41, M49.

* المؤلف المرسل

I- تمهيد :

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها الشركات في مجال الرقابة وذلك من اجل الوصول إلى أهدافها ، حيث ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة مما يتطلب الوقوف أمام هذه التغيرات والتطورات على مستوى الأداء، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة لتعزيزها، واستخراج نقاط الضعف ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، ولا يكون ذلك إلا من خلال مخرجات النظام المحاسبي المالي.

ولقد عرفت الجزائر مؤخرا انتقالا كبيرا وجذريا على مستوى الاقتصادي بغية مواكبة التطورات والتغيرات الحديثة على مستوى العالم، فبعد أن وجدت نفسها بعد الاستقلال تطبق المخطط المحاسبي الفرنسي PCG سنة 1957 حيث قامت بإجراء جملة من الإصلاحات مست نظامها المحاسبي بعد تبنيها للنظام الاقتصادي الموجه وتم صدور المخطط المحاسبي الوطني والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1976، ومع تخلي الجزائر على الاقتصاد الموجه والتوجه إلى اقتصاد السوق، ومواكبة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق الجزائرية، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمختلف الاحتياجات أين كشفت الممارسات المحاسبية العديد من النقائص وجملة من الانتقادات وأصبح من الضرورة تعديله وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق، ومع صدور القانون 11-07 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي دخل حيز لتنفيذ سنة 2010، وأصبح هذا النظام يخدم المتعاملين الماليين والاقتصاديين بدرجة أولى، مع مواكبة ومسايرة الأحداث والوقائع الاقتصادية ، كما يعمل هذا النظام على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الصورة الحقيقية والوضعية المالية الصادقة للمؤسسة.

I.1- إشكالية الدراسة: تظهر معالم الإشكالية التي نسعى إلى دراستها والمتمثلة في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر ؟

لمعالجة هذه الإشكالية يجب الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- هل تتباين نظم تقييم الأداء المالي في شركات التأمين ؟
- ما هي الخصوصيات التي يمتاز بها النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في الجزائر ؟

I.2- فرضيات الدراسة: تم صياغة فرضيات البحث بناء على التساؤلات الفرعية، وتتمثل الفرضيات فيما يلي :

- تتباين نظم قياس الأداء المالي في شركات التأمين عن غيرها تبعا لطبيعة النشاط، وهناك مؤشرات مالية تتعلق بشركات التأمين في عملية قياس وتقييم الأداء المالي وذلك انطلاقا من مخرجات الأنظمة المحاسبية التي تمارسها شركات التأمين؛
- يمتاز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين مجموعة من الخصائص تبعا لطبيعة النشاط، حيث تقوم على مسك مدونة حسابات خاصة بنشاط التأميني، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة في قطاع التأمين؛

I.3- أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- التعرف على النظام المحاسبي في شركات التأمين مع إبراز أهم خصائصه ؛
- التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين في الجزائر؛
- إبراز أهمية ودور تقييم الأداء المالي لدى شركات التأمين ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه؛
- إعطاء صورة واضحة عن مؤشرات الأداء المالي للشركات التأمين في الجزائر وإيجاد الحلول المناسبة لهاته الشركات بالنسبة للوضعية المالية.

I.4- أهمية البحث: تتمثل أهمية الدراسة في كونها تهتم بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين ودور هذه الأخيرة في دعم الاقتصاد الوطني، وخاصة موضوع الأداء المالي لهذه الشركات، ولهذا جاءت الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي للشركات التأمين ، ومعرفة أساليب وطرق تقييمه، ثم الوقوف على أهم العوامل المؤثرة عليه، ثم معرفة علاقة النظام المحاسبي المالي بالأداء المالي في هذه الشركات من خلال إبراز أهم المؤشرات المالية المؤثرة عند تطبيق هذا النظام على الأداء المالي.

I.5- الدراسات السابقة:

- **دراسة الباحث (خالد هادفي، 2018)**[1] بعنوان: " مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع النظام المحاسبي المالي ودوره في تطوير أساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى المساهمات التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بمحاولة تطبيقه على مؤسسة اقتصادية تمثلت في مجمع صيدال الصناعي في الجزائر، وقد تناول البحث الدراسة في ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول القراءة محاسبية للنظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثاني تطرق إلى الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي، أما الفصل الثالث تطرق إلى تحليل نتائج ومؤشرات الأداء المالي، أما الفصل الرابع والخامس فقد تطرقا إلى تحليل التوازن المالي في الأجل القصير والطويل، أما في الفصل الأخير

فتناول دراسة الحالة على مجمع صيدال في الجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الدراسات، الدراسة النظرية من خلال اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات بغية دراسة النظام المحاسبي المالي وأثره على التحلي والأداء المالي ، واعتماد الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط مختلف أساليب التحليل المالي بغية دراسة حالة مؤسسة اقتصادية واعتماد تقاريرها المالية.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إن النظام المحاسبي المالي يسمح تطبيقها بتنظيم المعلومات المالية وتبدأ بتخزين البيانات القاعدية من خلال التحويلات لأحداث الاقتصادية إل معلومات مالية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها بغرض إعداد مجموعة من الكشوف المالية تقدم صورة مالية صادقة وحقيقية للوضعية المالية وللأداء المالي لها ، وتم توصل لذلك من خلال اعتماد المقاربة المالية؛

– دراسة الباحث (عبد الله محمد عبد الله، 2018)[2] بعنوان: "تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق للمعايير الملاءة المالية حيث تمحورت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام شركات التأمين السودانية بعملية تقييم الأداء المالي رغم أن طبيعة أعمالها وحجم التزاماتها المستقبلية يحتم عليها ذلك، وذلك بمحاولة تطبيقه على شركات التأمين في دولة السودان، وقد تناول البحث الدراسة في جزئيين، حيث تناول الجزء الأول حول تقييم الأداء المالي والملاءة المالية أما الجزء الثاني فتناول تطبيق معايير الملاءة المالية في شركات التأمين في السودان، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث للمنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري وذلك من خلال الاستعانة بالرسائل الجامعية والدوريات والكتب والمجلات وغير ذلك التي تتناول موضوع الدراسة والمنهج التحليلي وذلك لتحليل البيانات المالية لسوق التأمين السوداني.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن جميع شركات التأمين لها القدرة على تحمل الخسائر الفجائية بالرغم من التوسع في السياسة الاكتتابية، وأن جميع شركات التأمين لديها صعوبة في التدفقات النقدية وذلك لتقديمها خدمات التأمين بالأجل وزيادة حجم المصروفات الإدارية والعمومية مما يؤثر سلبا على الملاءة المالية والأداء المالي.

– دراسة الباحثان (حمزة شنوف و شريفة رفاع، 2016)[3] بعنوان: " محاولة تقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى استجابة وتوافق قوانين و تعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبقة في مجمع صيدال لمتطلبات بعض معايير المحاسبة الدولية، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي:"ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة"، وذلك بمحاولة تطبيقه على مجمع صيدال وقد تناول البحث الدراسة في معرفة مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال وفق المعايير الدولية، ومعرفة الاختلافات في قياس كل من المر دودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، وما إذا كان هناك أي تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المر دودية المالي والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحثان على منهجية الدراسة بتطبيق منهج دراسة الحالة،و بإسقاط الدراسة على مجمع صيدال، وقدتم الاعتماد على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي بالإضافة إلى كل من الملاحظة والمقابلة ،أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة، تم تجميع البيانات المحصلة و تفريغها في برنامجي SPSSو 16 ، Excelوذلك حسب طبيعة المعلومات.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك وجود تأثير متوسط نوعا ما على مستوى المردودية الاقتصادية خلال سنة 2009، وذلك من خلال تأثير تطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول على كل من مرد ودية الأصول ومر دودية الأموال التشغيلية، وانه لم يتم التماس أي تأثير واضح على مستوى المر دودية المالية، وهناك تأثير ضعيف على مستوى المر دودية الاقتصادية راجع لنتيجة تطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول.

I.6– مفاهيم عامة حول النظام المحابسي المالي والأداء المالي:

I.6-1. تعريف النظام المحاسبي المالي: لقد عرف القانون 11-07 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية : " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. "[4]

ويعرف كذلك النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن مجموعة العناصر المادية والمعنوية المستعملة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية كاملة، وبناءا على هذا التعريف فان النظام المحاسبي يتكون من العناصر التالية:[5]

1- مجموعة المبادئ والقواعد الأساس والأحكام المحاسبية التي تعتبر مرشدة ومنظمة لعمل المحاسب أثناء التطبيق العملي؛

2- المنهاج المحاسبي: وهو دليل الحسابات ويبين الحسابات كافة مبوبة ومرقمة بما يسهل عمل المحاسب في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المادية وإعداد الحسابات والقوائم المالية.

3- الطرق المحاسبية: وتحدد كيفية تصميم المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ويحقق أهدافه.

4- المجموعة المستندية : وتشمل كافة المستندات التي لها علاقة بالمشروع.

I.6-2. تعريف النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين: يتكون النظام المحاسبي- مثله مثل أي نظام – من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من اجلها. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي كالتالي:

" نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هده البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنظمة، يقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية".[6]

I.6-3. أهداف النظام المحاسبي المالي : يهدف النظام المحاسبي في شركات التامين إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:[7]

- تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها شركات التامين دفتريا في السجلات المحاسبية؛
- إعداد الحسابات الختامية، القوائم المالية والتقارير المختلفة لتحديد نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي؛
- إعطاء تقارير والقوائم المالية التي يتطلبها قانون الإشراف والرقابة على شركات التامين؛
- المساعدة على انجاز نظام متكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصولها وممتلكاتها؛ توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمساعدة في عملية المراجعة ، لاتخاذ القرارات المناسبة في مختلف المجالات.
- يقوم النظام المحاسبي بتحقيق الأهداف الخاصة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة وذلك تماشيا مع الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة.[8]

والخلاصة أن النظام المحاسبي يهدف في الأصل إلى توفير وإنتاج مجموعة متكاملة من التقارير تحتوي على بيانات معلومات يستفيد منها كل من له علاقة بالمنشأة – سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، والشكل التالي يوضح دورة نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين:

I.6-4. مفهوم الأداء المالي: وليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي بشكل أدق نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين، ومن التعاريف التي قدمت للأداء المالي نجد :

- يعبر الأداء المالي عن المحرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها لذا يعرف بأنه مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة، أي انه يرتبط بين أوجه الأنشطة وبين الأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل الشركة.
- ويرى (LYNCH) :"بأن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، بحيث يؤكد أن الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وعدم تحقيق ذلك قد يعرض وجودها واستمرارها للخطر."[9]
- وهذا ما يؤكده (Waddok & Graves) أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة.[10]

I.6-5. مفهوم تقييم الأداء المالي: إن عملية تقيم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المادية والمالية المتاحة للمؤسسة، أي تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقييما للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا.[11]

و تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية، وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك لأسباب التالية:[12]

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح ذلك بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

حيث أن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة ، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

I.6-6. طرق تقييم الأداء المالي: يعد أداء الشركة انعكاسا لمدى نجاح القرارات المتخذة من قبل إدارتها، يرتكز كما في القدم تصور الشركة أساسا على تحقيق أرباح اكبر الذي يدل على أن للشركة أداء مالي جيد، ومن ثم اعتمدت النتائج المحاسبية والمالية التي حققتها خلال الدورة كأساس في عملية تقييم الأداء.

أما عن طرق تقييم الأداء فهي تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، ولطبيعة هذه المؤسسة نجد:[13]

– **النسب المالية لتقييم الأداء المالي:** تعتبر النسب المالية من أقدم الأدوات التحليل المالي، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية، حيث يتم قياس الأداء المالي بعدة مؤشرات أبرزها:

- **مؤشر قياس معدل نمو النشاط:** حيث يستخدم معدل النمو في عدة مجالات ، فالمحلل المالي يستخدمه في تحليل النتيجة والخزينة والمحلل الاستراتيجي يستخدمه لقياس حجم المؤسسة ومدى قدرتها غلى النمو الداخلي[14]، ويمكننا حساب معدل نمو رقم الأعمال من خلال العلاقة التالية :

$$C = CA_n - CA_{n-1} / CA_{n-1}$$

- **معدل نمو القيمة المضافة:** تعبر القيمة المضافة عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي ، كما تعرف على أنها الفارق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة ، حيث يستخدم رصيد القيمة المضافة في قياس نمو المؤسسة على غرار رقم الأعمال. ويحسب بالعلاقة التالية :[15]

$$C = VA_n - VA_{n-1} / VA_{n-1}$$

وتظهر لنا أهمية القيمة المضافة في المساعدة على تقييم الوضع المالي للمؤسسة كما يلي:

- الوزن الاقتصادي للمؤسسة = القيمة المضافة / الناتج الداخلي الإجمالي
- نسبة التكامل العمودي(القيمة المضافة) = القيمة المضافة / إنتاج السنة المالية
- معدل الإدماج(القيمة المضافة) = القيمة المضافة / رقم الأعمال
- معدل المصاريف المالية = المصاريف المالية / القيمة المضافة
- معدل الاهتلاكات والمؤونات = الاهتلاكات و المؤونات / القيمة المضافة
- معدل فائض الإجمالي للاستغلال = فائض الإجمالي الاستغلال / القيمة المضافة

- **تحليل مرد ودية الاستغلال:** وهي النسب التي تقيس على مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح انطلاقا من مبيعاتها وهناك نسب كثيرة تستعمل ومن أهمها:

- معدل الربح الصافي = النتيجة الصافية / رقم الأعمال
- نسبة هامش الربح التجاري = الهامش التجاري / رقم الأعمال
- معدل نتيجة الاستغلال = نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال

- **مؤشرات الأداء الربحية (المر دودية):** تعكس نتائج النسب الربحية أداء الشركة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي لشركة ولهذا فان النسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا في تحقيق الهدف الاقتصادي لحياة الشركة[16]، ومن ابرز هذه النسب: [17]

- معدل العائد على حق الملكية (ROE) = النتيجة الصافية / الموارد الخاصة
- معدل العائد على الأصول(ROA) = النتيجة الصافية / مجموع الأصول
- هامش الربح الصافي (ROS) = صافي المبيعات / صافي الربح
- معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل = النتيجة الصافية / الموارد المستقرة

- **مؤشرات السيولة:** تعبر نسب السيولة على قدرة الشركة في الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها في تاريخ استحقاقاتها ، أي تقييم الأداء الشركة وفقا للقدرة على التسديد، وكما يبدو من مضمون السيولة، فان مجموع نسبها مع مؤشرات صريحة لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض له الشركة من مخطر الإفلاس وناتجة عن عدم قدرة في التسديد ما عليها،[18] ومن ابرز نسب السيولة نجد:

- نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل
- نسبة التداول السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) / الديون قصيرة الأجل
- التداول النقدية = الأصول النقدية / الديون قصيرة الأجل

- **نسبة مؤشرات الرفع المالي:** يعد الرفع المالي من الموضوعات المهمة التي يدخل من ضمنها التحليل المالي والذي يستخدم في تقييم الأداء، حيث هي عملية تحليل الرفع الحاصل في شركة الأعمال، تساعد الشركة على القدرة في التحكم بالتزاماتها ومن ابرز هذه النسب:

- نسبة قابلية التسديد = المديونية الإجمالية / مجموع الأصول
- نسبة الاستقلالية المالية = المديونية الإجمالية / الأموال الخاصة
- نسبة الرافعة المالية = مجموع الأصول / الموارد الخاصة
- نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية = الديون طويلة الأجل والمتوسطة/ المديونية الإجمالية
- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية = الديون قصيرة الأجل / المديونية الإجمالية

- **مؤشرات أداء عناصر الاستغلال:** ويمكن إبراز أهم النسب عناصر الاستغلال ما يلي:

- معدل دوران الأصول = المبيعات / مجموع الأصول
- معدل دوران الأموال الخاصة = المبيعات / الموارد الخاصة
- معدل دوران العملاء = المبيعات الآجلة / إجمالي المبيعات

- **نسبة دوران و نسب الملاءة المالية** :تعني الملاءة المالية قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، حيث تضمنت قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 95-343 والصادر في 1995/10/30 على أن تبرر الملاءة بوجود الديون التقنية وهامش الملاءة، ر**قم الأعمال بالنسبة للمخزونات = رقم الأعمال / المخزونات**

الجدول رقم (1) : نسب قياس الملاءة في شركات التأمين

المؤشرات	طريقة الحساب	التعليق
نسبة هامش الملاءة /الديون التقنية	(رأس المال الاجتماعي + المؤونات التقنية) / الديون التقنية	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية.
نسبة هامش الملاءة / رقم الأعمال الصافي	(رأس المال الاجتماعي + المؤونات التقنية) / رقم الأعمال الصافي	يجب ألا يقل عن 20 % من رقم الأعمال
نسبة التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	هذه النسبة تقيس لنا نسبة التعويضات من الحوادث المسددة من التعويضات قيد التسديد و يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح.
نسبة كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	وتعد هامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة ، وإما إذا انخفضت فهي تدل على حالة العسر المالي .
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	وتقيس لنا مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الخاصة ويجب أن تكون اكبر من أو يساوي الواحد.

المصدر : : سليمة طبايبية ، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية**، مجلة البحوث، العدد الخامس، المجلد الأول سنة2011، جامعة قالمة، الجزائر، ص 81.

- **نسب النشاط** : تعبر هذه نسب عن مدى قدرة شركات التأمين على استخدام أصولها في توليد عوائد معتبرة لتدعيم مركزها المالي، ومن بين أهم نسب النشاط هي التوظيفات المالية بمختلف أنواعها حيث تقوم شركات التأمين بالتوظيف المالي لتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية وغالبا ما تكون الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كالاستثمار في الأراضي والمباني ...الخ ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط للتقييم الأداء المالي في شركات التأمين في الجدول التالي :

الجدول رقم (2) : قياس نسب النشاط في شركات التأمين

المؤشرات	طريقة الحساب	التعليق
نسبة التوظيفات المالية	نواتج مالية / التوظيفات المالية	وتدل على معرفة نواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة .
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	قيم الدولة / الالتزامات التقنية	حيث تكون هذه النسبة المحددة قانونيا اكبر من 50 %، وتعبر عن ضمان حقوق المؤمنين مما يجعل وضعية جيدة ومستقرة في مواجهة التزاماتها التقنية.
نسبة تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية	وتقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد العمال	وتبين معدل أجور المستخدمين المقدم
نسبة إنتاجية المستخدمين	(رقم الأعمال الإجمالي – رقم الأعمال الوكلاء العامون) / عدد العمال	وتقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.
نسبة تكلفة المصاريف المستخدمين .	(مصاريف المستخدمين)/ (رقم الأعمال الإجمالي– رقم الأعمال الوكلاء العامون)	تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.

المصدر: سليمة طبايبية، **مرجع سابق**، ص.83.

II– الطريقة والأدوات المستخدمة :

II –1 تعريف الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تأسست بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 برأسمال مختلط بين الجزائر (61٪) و مصر (39٪)، و بمقتضى الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين تم تأميم الشركة، و في 21 ماي 1975 أوكلت لها مهمة تأمين السيارات و الأخطار العامة و السرقة...الخ؛ أي التخصص في الأخطار البسيطة، استمرت على هذه الوتيرة ليتم تحويلها في 21 فيفري 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE)، رأسمالها الاجتماعي يقدر ب30 مليار دج، لديها شبكة تجارية كبيرة تضم:06 مديريات جهوية، 292 وكالة مباشرة، 191 وكيل عام،23 وسيط و 138 وكالة تأمين بنكي.

II –2 منهج وأدوات الدراسة: تم إسقاط وتطبيق مختلف أساليب وأدوات طرق تقييم الأداء المالي، ولهذا الغرض تم جمع البيانات المحاسبية والمعلومات المالية معتمدين على ذلك التقارير المالية السنوية التي أصدرتها الشركة الوطنية للتأمين (**SAA**) في نهاية الدورة الختامية للفترة (2001–2019).

II –3 التحليل المقارن من خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير.

جدول رقم (3): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
معدل نمو رقم الأعمال	%12,22	%4,4	%-7,82	%- 64
معدل نمو القيمة المضافة	%7,56	%3,4	%-4,16	%- 55
معدل القمة المضافة	%30,89	%37,6	%6,71	%21,73
معدل الربح الصافي	1,13%	22,5%	%7,88	15,60%-
معدل نتيجة الاستغلال	%10,44	%9,1	%-1,34	%- 12,87
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	%41,11	%35,9	%-5,21	%- 12,68

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبن لنا النتائج التالية:

- **بالنسبة لمؤشرات الدينامكية:** نلاحظ أن هناك تدهور كل من معدل نمو رقم الأعمال و القيمة المضافة للشركة التأمين مجال الدراسة من خلال انخفاض في رقم الأعمال ومعدل القيمة المضافة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومنه خلال هذين المؤشرين يمكن أن نقول على مدى تقدم الأداء المالي انه ضعيفا وهذا ما تؤكده المؤشرات فيما بعد، أما عن معدل القيمة المضافة فشهد تطورا ايجابيا، ويمثل هذا المؤشر أفضل معيار لمعرفة درجة التكامل الداخلي للشركة التأمين حيث بلغ في المتوسط بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 37,6 % مقارنة ب 30,89 % بنسبة ارتفاع 21,73% .
- **بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط** : نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تدهورا في معدل الربح الصافي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ في المتوسط بنسبة 5.22 % مقارنة ب 13.1 % بنسبة انخفاض 15.60– % ، وبالتالي فان مساهمة رقم الأعمال في تحقيق الربح في تراجع، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فشهد انخفاضا طفيفا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ في المتوسط النسبة 9.10 % مقارنة ب 10.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 12.87– %
- **بالنسبة لمعدل الفائض الإجمالي للاستغلال:** من خلال الجدول أعلاه يتبن لنا أن معدل الفائض الإجمالي للاستغلال عرف انخفاضا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط النسبة 35.09 % مقارنة ب 41.11 % بنسبة انخفاض تقدر ب 12.68 % ، وهذا يدل على أن حصة كل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ بجزاء كبير في القيمة المضافة، وهذا يدل على أن الشركة تتحمل مصاريف كبيرة جدا اتجاه القيمة المضافة، مما يتطلب على الشركة التحكم أكثر في التكاليف المرتبطة بالاستغلال.

II –4 التحليل المقارن من خلال مؤشرات الأداء الربحي (المر دودية).

جدول رقم (4): مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
معدل العائد على حق الملكية(ROE)	4.33%	%9.4	%5.07	%116.92
معدل العائد على الأصول(ROA)	%2.44	%8.7	%6.26	%255.91
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	%3.22	%7	%3.78	%117.24
معدل العائد على المبيعات(ROS)	%5.44	%13.1	%7.66	%140.61

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول علاه يتبين لنا النتائج التالية:

- بشكل عام أظهرت النتائج تطورا ايجابيا في المؤشرات الأداء الربحي المحقق خلال فترة النظام المحاسبي المالي.
- ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلغ في المتوسط النسبة 9.4% مقارنة ب 4.33% بنسبة ارتفاع تقدر ب 116.92 %، مما يدل على ارتفاع إنتاجية مجموع الأصول لحملة الأسهم قياسا بالإرباح الصافية.
- ارتفاع القدرة الربحية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) والتي تعتمد على معدل دوران الأصول من جهة وعلى الربح الإجمالي من جهة أخرى، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلف في متوسط النسبة 8.7 % مقارنة ب 2.44 % بنسبة ارتفاع 255.91 %، مما يدل في ارتفاع إنتاجية مجموع الأصول في توليد الأرباح.

- ارتفاع معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل ارتفاعا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 7 % مقارنة ب 3.22 % بنسبة ارتفاع 117.24 %، وبالتالي زيادة في مقدرة تحقيق النتائج.
- ارتفاع مؤشر صافي الربح المحقق على كل وحدة من المبيعات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 13.1 % مقارنة ب 7.66 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 140.61 % مما يدل على قوة فعالية الأنشطة العملياتية المتعلقة بدورة الاستغلال فيما تحققه المبيعات من الأرباح بعد تغطية تكليفها.

II –5 التحليل المقارن من خلال مؤشرات السيولة.

جدول رقم (5): مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة السيولة العامة	%552.89	% 632.5	%79.61	% 14.40
نسبة التداول السريعة	% 587	% 520.8	%-66.20	%-11.28
نسبة التداول النقدية	% 149.22	% 138.5	%-10.72	% -7.19
تطور وأهمية رأس المال العامل	% 61.44	% 68.8	% 7.36	% 11.97

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- ارتفاع قدرة قابيلة الأصول المتداولة للشركة محل الدراسة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال ما تشير إليه نسبة السيولة العامة، حيث بلغ متوسط النسبة 632.5 % مقارنة ب 552.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 14.40 % هذا مما يدل على مقدرة الشركة التأمين على مواجهة الديون القصيرة الأجل عند آجال استحقاقها.
- انخفاض نسبة التداول السريعة بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي، حيث بلغ متوسط النسبة 520.8% مقارنة ب 587% بنسبة انخفاض تقدر ب 11.28 % وتشير هذه النسبة إلى عدم مقدرة الشركة على تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق وهذا نظرا لارتفاع في قيمة حسابات الزبائن وبالتالي فان هذا النسبة تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزونات.
- شهدت نسبة التداول النقدية انخفاض قليل بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلغ متوسط النسبة 138.5 % مقارنة ب 149.22 % بنسبة انخفاض تقدر ب 7.19 % وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن الشركة لديها متاحات كبيرة من اجل مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل.
- ارتفاع مؤشر أهمية رأس المال العامل، حيث بلغ متوسط النسبة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 68.8 % مقارنة ب 61.44% بنسبة ارتفاع تقدر ب 11.97% ، هذا يدل على أن الأموال الدائمة كانت كافية لتغطية الأصول الثابتة، وبالتالي الشركة تمتلك هامش آمان هذا مما يعكس إيجابا على الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال.

II –6 التحليل المقارن من خلال الرفع المالي.

جدول رقم (6): مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة قابلية السداد	53.67%	38.7%	14.97%–	27.89%–
نسبة الاستقلالية المالية	165.11%	97.2%	67.91%–	41.13%–
نسبة الرافعة المالية	307.33%	251.4%	55.93%–	18.20%–
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	80.11%	92.5%	12.39%	15.46%
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	19.89%	7.5%	12.39%–	62.29%–

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- انخفاض معدل قابلية السداد خلال فترة النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 38.7 % مقارنة ب 53.67 % بنسبة انخفاض تقدر ب 27.89 %، وبالتالي انخفاض هذه النسبة فان الشركة التأمين لن تواجه صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عند موعد استحقاقها.
- انخفاض نسبة الاستقلالية المالية بمعدل 41.13 % خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي انخفاض الديون المالية كمصدر من مصادر التمويل الخارجية مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ذلك مما يزيد من ثقة الدائنين على مقدرة الشركة على سداد التزاماتها.
- انخفاض في نسبة الرافعة المالية خلال فترة تطيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 251.4 % مقارنة ب 307.33 % بنسبة انخفاض تقدر ب 18.20 %، مما يشير ذلك إلى تحسن في المركز المالي للشركة التأمين، بسبب عدم استجابة الديون التي تستحق عائدا ثابتا لتمويل النشاط في الشركة والاقتصار على التمويل من خلال حقوق الملكية فقط، ويعود سبب الانخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع متوسط حقوق الملكية.

▪ ارتفاع نسبة الديون طويلة الأجل إلى المديونية الإجمالية مقارنة بنسبة الديون قصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية، بنسبة ارتفاع وانخفاض على التوالي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 15.46 % مقابل 62.29%، ويفسر هذا لان الشركة تعتمد على التمويل طويل الأجل أكثر من الاعتماد على التمويل القصير الأجل، وعليه فان الشركة غير مهددة بالالتزامات القصيرة الأجل التي تعتمد عليها دورة الاستغلال.

II –7 التحليل المقارن من خلال مؤشرات أداء عناصر الاستغلال.

جدول رقم (7): مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
معدل دوران الأصول	78%	28.5%	%-49.50	%-63.46
معدل دوران الأموال الخاصة	158.33%	71.6%	%-86.73	%-54.78
معدل دوران العملاء	34.11%	20.2%	%-13.91	%-40.78
أهمية BFR	55.89%	80.6%	%-24.71	44.21%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	84.22%	9.9%	%-74.32	%-88.25

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- يلاحظ أن مؤشر دوران الأصول في تدهورا ملحوظ، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 28.5 % مقارنة ب 58.23 % بنسبة انخفاض تقدر ب 63.46 %، ويفسر هذا أن الشركة ليس لديها القدرة في تغطية لجزء كبير من أصول المؤسسة، وانخفاض هذه النسبة كان نتيجة لنقص في المبيعات مع زيادة اكبر في أصولها، وهذا لمؤشر يدل على عدم قدرة الشركة من استخدام المصادر الاستثمارية لغرض توليد المبيعات بنفس أسلوب التسيير لفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- بالنسبة لمدل دوران الأموال الخاصة شهد انخفاضا خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 71.6 % مقارنة ب 158.33 % بنسبة انخفاض تقدر ب 54.78 %، مما يدل على أن قدرة الأموال الخاصة في خلق المبيعات، هي في تدهور بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعليه يمكن القول أن المبيعات تساهم بنسبة اقل في تغطية الأموال الخاصة خلال هذه الفترة.
- انخفاض مدة دوران العملاء، حيث نلاحظ أن الشركة تعطي لزبائنها فترة لتسديد ديونهم اكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالفترة السابقة للتطبيق، حيث بلغ متوسط النسبة على التوالي بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي 20.2 % مقارنة ب 34.11 % بنسبة انخفاض تقدر ب 40.78 % ويفسر انخفاض إلى عدم مقدرة إدارة الشركة في تحصيل ديونها .
- ارتفاع مؤشر أهمية الاحتياج في رأس المال العامل بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 80.6 % مقارنة ب 55.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 44.21 %، هذا يفسران الشركة لها القدرة على حسن تسيير عناصر الاستغلال والمتمثلة في الاحتياج في رأس المال العامل، أي أنها متحكمة في دورة الاستغلال.
- انخفاض مؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، بنسبة انخفاض تقدر ب 88.25 %، وهذا يدل على أن الشركة التأمين عرفت تدهور في المدى لتغطية رقم أعمالها لمخزوناتها بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

II –8 التحليل المقارن من خلال مؤشرات نسب الملاءة.

جدول رقم (8) : مؤشرات نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية	78%	114.4%	36.40%	46.67%
نسبة هامش الملاءة من قم الأعمال	158.33%	145.7%	12.63%	%-7.98
نسبة التعويضات من الديون التقنية	34.11%	42.5%	8.39%	24.59%
نسبة كفاية الأموال الخاصة	55.89%	77.2%	21.31%	38.13%
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	84.22%	196.9%	112.68%	133.79%

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

▪ ارتفاع معدل هامش الملاءة من الديون التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 114.4 % مقارنة ب 78 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 46.67 %، كما نلاحظ انخفاض بنسبة قليلة بالنسبة لمعدل هامش الملاءة من رقم الأعمال بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بنسبة انخفاض تقدر ب 7.98 %، وبالتالي فان الشركة حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا، مما يزيد ذلك من ثقة العملاء بهذه الشركة.

- ارتفاع معدل التعويضات من الديون التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 42.5 % مقارنة ب 34.11 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 24.59 % ، هذا يدل على أن الشركة ترفع من وتيرة تعويض الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل ضمان ثقة زبائنها.
- ارتفاع نسبة كفاية الأموال الخاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 77.2 % مقارنة ب 55.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 38.13 %، يفسر هذا الارتفاع على ان الشركة تقوم بزيادة ضمان حقوق المؤمنين.
- ارتفاع نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 196.9 % مقارنة ب 84.22 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 133.79 %، يفسر هذا الارتفاع على أن الأموال الخاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة.

II –9 التحليل المقارن من خلال نسب النشاط .

جدول رقم (9) : مؤشرات نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة التوظيفات المالية	%6.44	%3.5	%−2.94	%−45.69
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	69.11%	75.7%	6.59%	9.53%
نسبة تكلفة الحوادث	65.44%	54.9%	%−10.54	%−16.11

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- انخفاض نسبة التوظيفات المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 3.5 % مقارنة ب 6.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 45.69 % ، وراجع هذا الانخفاض بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى انخفاض في أسعار الفائدة من جهة وحالة السوق المالي في الجزائر من جهة أخرى.
- ارتفاع معدل تغطية الالتزامات التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 75.7 % مقارنة ب 69.11 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 9.53 %، ويفسر هذا الارتفاع أن الشركة التامين محل الدراسة زادت من التوظيفات المالية في شكل قيم الدولة من اجل ضمان حقوق المؤمنين.
- انخفاض نسبة تكلفة الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 54.9 % مقارنة ب 65.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 16.11 %، هذا يدل على أن الشركة التأمين محل الدراسة انخفضت تكاليف الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.

II –10 التحليل المقارن من خلال نسب المر دودية .

جدول رقم (10) : مؤشرات نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
المر دودية التجارية	%6.67	%13.1	%6.43	%96.50
المر دودية الاقتصادية	4.44%	6.2%	1.76%	39.50%
المر دودية المالية	9.67%	9.4%	%−0.27	%−2.76

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة المر دودية التجارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 13.1 % مقارنة ب 6.67 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 96.50 %، وراجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في رقم الأعمال للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ارتفاع نسبة المر دودية الاقتصادية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 6.2 % مقارنة ب 4.44 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 39.5 %، وراجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في تحقيق النتائج للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- انخفاض نسبة المر دودية المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 9.4% مقارنة ب 9.67% بنسبة انخفاض تقدر ب 2.76 %، وهذا الانخفاض راجع إلى تدني العلاقة مابين الأموال الخاصة والنتيجة الصافية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

III– النتائج ومناقشتها :

أظهرت النتائج المتحصل عليها في الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع إلى جملة من النتائج، مقسمة إلى نتائج متعلقة بالجانب النظري، ونتائج أخرى تتعلق أيضا بالجانب التطبيقي، حيث كانت اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- تتباين نظم قياس الأداء المالي في شركات التأمين عن غيرها تبعا لطبيعة النشاط؛

- اختلفت وجهات نظر بين الباحثين والممارسين في نظم قياس وتقييم الأداء المالي بسبب كثرة المؤشرات المستخدمة واختلاف الأهداف بين الشركات؛
- تتباين وجهات نظر المحللين والأكاديميين في تقديم تعريف موحد ودقيق للأداء لمالي ويعود ذلك إلى اختلاف الموجود في المدارس الاقتصادية وتطور النظرية المالية، والأمر الذي نتج عنه اختلاف في مقاييس ومؤشرات في قياس وتقييم الأداء المالي؛
- يمتاز الأداء المالي في شركات التأمين بنوع من الخصوصية تبعا لنشاط الذي يقوم به، ومن ثم وجود مؤشرات مالية خاصة بهذا النوع من الشركات؛
- تختلف الأنظمة المحاسبية في شركات التأمين عن غيرها من الأنظمة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

– النظام المحاسبي في شركات التأمين، شأنها شأن النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، من حيث التزاماتها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية؛

– مدونة الحسابات في شركات التأمين لها خصوصية وتختلف عن باقي المدونات المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تتناسب مع طبيعة الأنشطة والأعمال التي تمارسها؛

– يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين في الجزائر، من خلال ما تمارسه من الأنشطة التأمينية فإن شركات التأمين تحتاج إلى نظام محاسبي مالي للتغلب على أعبائها وتحقيق إيرادات مالية معتبرة من اجل تدعيم مركزها المالي.

IV– الخلاصة :

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر والممثلة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المختلفة.

فمن خلال دراستنا وتحليلنا للموضوع يتضح لنا أن الشركة الوطنية للتأمين (SAA) تبنت إستراتجية تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل إعطاء صورة صادقة تعبر عن الوضعية المالية الحقيقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبحث عن مزاولة نشاط ثاني من اجل تحقيق عوائد مالية معتبرة من اجل ضمان حقوق المؤمنين.

– ملاحق:

الملحق رقم (01): أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة: مليون دج

الرقم	اسم الحساب	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
01	رقم الأعمال	6.772	7.332	8.537	11.188	12.532	12.601	12.901	14.658	16.823
02	التعويضات	5.074	5.402	5.779	6.475	7.628	7.986	8.575	9.726	10.262
03	الهامش التجاري	1.698	1.920	2.758	4.713	5.264	4.615	4.326	4.931	6.560
04	الخدمات + الاستهلاكات	360.91	360.88	360.84	36.79	360.65	360.52	360.40	496.93	493.50
05	القيمة المضافة	1.337	1.559	2.397	4.352	4.903	4.254	3.965	4.434	6.067
06	EBE	29.08	199.11	843.46	2.676	3.056	2.406	1.566	1.830	3.017
07	النتيجة المالية الصافية	231	101	258	404	612	808	1.002	1.142	1.527
08	النتيجة الصافية	2.856	2.981	2.723	2.852	3.080	2.625	2.321	2.196	2.995
09	الأموال الخاصة	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000
10	مجموع الخصوم الغير جارية	2.236	2.333	2.589	2.780	2.801	3.669	3.419	2.264	2.941
11	الاهتلاكات والمؤونات	2.301	2.398	2.289	2.678	2.840	2.787	2.762	2.654	2.941
12	حسابات الديون	23.644	25.874	26.984	25.879	26.456	27.048	28.369	23.407	30.021
13	مجموع الأصول الغير جارية	15.569	15.657	15.441	15.698	15.874	15.971	15.786	15.654	15.857
14	المخزونات	80.52	79.58	82.54	86.85	81.65	77.92	67.93	66.20	67.11
15	الزبائن	29.85	28.78	30.76	29.81	31.035	32.364	31.487	25.556	33.993
16	الأصول المتداولة	22.98	23.95	25.85	26.87	25.412	26.002	35.907	29.674	39.452
17	الاستثمارات الثابتة الصافية	13.998	13.088	13.142	13.245	13.322	13.421	13.424	13.645	13.234
18	الديون قصيرة الأجل	3.365	4.924	5.895	6.687	6.841	7.950	5.360	3.082	3.193
19	الديون طويلة الأجل	20.278	20.949	21.088	19.192	19.615	19.098	23.008	20.324	26.827
20	الاجتياطات	375	375.3	375.22	375.42	375.62	375.64	375.66	375.16	3.162
21	المؤونات التقنية	84.35	84.55	84.73	84.85	84.93	84.88	84.91	84.80	108.09
22	هامش الملاءة	16.459	16.358	16.478	16.460	16.460	16.475	16.023	16.452	19.270
23	التوظيفات المالية	13.583	14.402	15.319	16.176	20.456	21.658	23.008	20.324	25.479

24	نواتج مالية	1.224	1.118	896	794	12.532	12.601	12.901	14.658	16.823
25	الديون التقنية	20.278	20.035	20.412	22.478	7.628	7.986	8.575	9.726	10.262

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

الملحق رقم (02): أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2019.

الوحدة: مليون دج

الرقم	اسم الحساب	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
01	رقم الأعمال	17.216	18.608	19.490	23.174	23.840	24.129	23.860	23.881	23.858	25.064
02	التعويضات	8.727	10.361	11.886	12.748	13.567	14.126	12.730	13.164	12.383	12.446
03	الإيرادات من إعادة التأمين	350.51	460.15	326.67	311.42	449.64	541.33	520.19	587.50	774.87	896.04
04	الهامش التجاري	8.839	8.707	7.930	10.736	10.722	10.544	11.649	11.304	12.249	13.513
05	الخدمات + الاستهلاكات	1.514	1.584	1.778	1.951	2.065	2.471	2.648	2.573	2.911	3.097
06	القيمة المضافة	7.324	7.122	6.152	8.785	8.656	8.073	9.001	8.730	9.338	10.415
07	مصاريف المستخدمين	3.369	4.391	4.667	4.923	5.012	5.065	4.763	4.711	4.799	6.284
08	ضرائب ورسوم	426	437	476	535	554	511	536	537	563	611
09	EBE	3.528	2.294	1.008	3.325	3.090	2.496	3.701	3.482	3.975	3.520
10	النتيجة المالية الصافية	1.279	1.403	1.479	1.577	1.547	1.577	1.579	1.920	1.419	1.953
11	النتيجة الصافية	3.143	2.534	1.658	3.224	3.228	3.386	3.121	3.250	2.900	2.274
12	الأموال الخاصة	16.000	16.000	20.000	20.000	20.000	20.000	20.000	30.000	30.000	30.000
13	مجموع الخصوم الغير جارية	4.167	5.094	5.157	5.033	5.238	5.592	11.547	9.690	9.082	9.741
14	الاهتلاكات والمؤونات	1.020	2.081	2.319	2.716	2.946	3.484	4.555	5.571	6.992	9.004
15	حسابات الديون	27.210	28.682	29.471	30.529	30.411	30.308	29.963	30.428	30.490	31.119
16	مجموع الأصول الغير جارية	49.914	54.835	56.323	62.771	63.908	64.955	79.369	71.577	73.609	69.872
17	المخزونات	2.064	2.772	1.994	1.764	1.860	2.323	1.795	1.701	2.105	2.919
18	الزبائن	1.585	1.973	2.255	2.779	3.314	4.962	6.325	7.168	7.614	8.438
19	الأصول المتداولة	8.492	9.855	10.354	9.909	9.650	14.855	16.202	18.379	15.057	23.470
20	الاستثمارات الثابتة الصافية	48.893	53.006	54.242	60.371	61.125	61.816	75.446	66.938	67.868	62.967
21	الديون قصيرة الأجل	1.018	1.537	1.257	2.084	1.550	1.951	2.794	3.393	3.805	3.612
22	الديون طويلة الأجل	26.191	27.144	28.214	28.444	28.860	28.308	29.963	30.428	30.490	31.119
23	الاحتياطات	4.537	6.578	4.605	7.765	7.489	9.113	10.900	2.522	4.549	5.991
24	المؤونات التقنية	4.166	5.093	3.491	3.571	3.812	3.698	3.642	3.999	4.537	5.329
25	هامش الملاءة	24.704	27.671	28.097	29.336	31.301	32.811	34.542	36.521	39.087	41.321
26	التوظيفات المالية	40.640	40.943	40.595	45.513	47.586	48.586	50.810	46.429	44.800	45.790
27	قيم الدولة	13.211	13.326	14.875	16.659	19.432	21.537	28.649	26.208	26.269	34.430
28	نواتج مالية	1.310	1.420	1.509	1.467	1.528	1.574	1.658	2.226	1.630	1.870
29	الديون التقنية	26.191	27.144	31.825	29.162	29.390	34.422	27.571	26.806	26.697	27.506

من إعداد الباحثان: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

– الإحالات والمراجع:

[1]. خالد هادفي (2018)، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : محاسبة، جامعة بسكرة.

[2]. عبد الله محمد عبد الله (2018)، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الأول بجامعة النيلين بالسودان.

[3]. حمزة شنوف، شريفة رفاع (2016)، **محاولة تقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 16، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[4]. عمر الفاروق زرقون، سفيان بلقاسم (2014)، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على محتوى الإعلامي للقوائم المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الوادي ، العدد الخامس، 2014 ، ص.160.

[5]. خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني، نواق فخر (2011)، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، ص.10.

[6]. محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة (2009)، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص.287.

[7]. عبد المقصود بيان (1999)، **محاسبة الشركات والبنوك**، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر، 1999، ص.231.

[8]. محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص.288.

[9]. حمزة عقبي، بشير ين عيشي (2017)، **اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في الأسواق المالية**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 49، ص.108.

[10]. وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي (2009)، **أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، ص.42.

[11]. السعيد فرحات جمعة (2000)، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، دار المنهج للنشر، الرياض، السعودية، ص.38.

[12]. نفس المرجع أعلاه، ص.28.

[13]. محمد فوزي شعوبي، العام التجاني (2015)، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، ص.28.

[14]. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي (2006)، **التسيير المالي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ص.170.

[15]. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص.175.

[16]. حمزة محمود الزبيدي (2011)، **التحليل المالي**، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع، ص.74.

[17]. عمر الفاروق زرقون، محمد زرقون (2014)، **فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة الاغواط، العدد 02، ص.33.

[18]. حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص.72.